اثر المتغير الامني على مستقبل العلاقات العراقية-الخليجية

م.د.حسين عبدالحسن مويح اللامي(*)

الملخص

تاثرت العلاقات العراقية– الخليجية بالتداعيات الامنية التي شهدها العراق بعد عام 2003، والتي شكلت عنصر قلق لدى الدول الخليجية التي بدات تتخوف من الوضع الجديد في المنطقة، لانها ادركت انعكاسات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الخليجي، وخاصة بعد ان طالبت امريكا دول الخليج بضرورة اجراء اصلاحات داخلية سياسية واجتماعية، متزامنا ذلك مع احداث العنف والعمليات الارهابية التي شهدتها بعض الدول الخليجية. وقد برزت محددات جديدة تحرك مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية في المجال الامنيباتجاه التطور المنشود أو القطيعة والركود بسبب الوضع الامني في العراق واختلال توازن القوى الذي ساد المنطقة، الذي نجم عنه خروج العراق من دائرة التاثير الخليجي لحساب قوى اخرى مثل النفوذ الايراني في العراق وتعارضه مع المصالح الخليجية والامريكية ومن ثم تاثيره المباشر على مسار ومستقبل علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي.

مقدمة

اتسمت العلاقات العراقية–الخليجية بعدم الاستقرار والثبات طيلة الفترة الماضية، بينما كانت هذه العلاقات مستقرة خلال فترة الحرب العراقية–الإيرانية عام

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة ميسان.

1980بسبب دعم دول مجلس التعاون الخليجيللعراق ضد ايران، في حين عاد التوتر بين الجانبين، بسبب الغزو العراقي للكويت عام 1990، واندلا ع حرب الخليج الثانية عام 1991، واستمر الحال حتى الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003.

بعد فترة الاحتلال الامريكي شهدنا التوجه الخليجي نحو العراق الذي لم يكن على منوال واحد ، وانما تشكل بحسب المتغيرات والعوامل الامنية والسياسية والاقتصادية التي احاطت به ، وعلى المستويات المختلفة محلياً واقليمياً ودولياً . ويجد المتتبع للمواقف الخليجية ازاء العراق انها اتصفت بالاندفاع حينا ، وفي احيان اخرى اتسمت بالانكفاء والابتعاد عن العراق وما يمر به من احداث وتطورات ، التي لابد ان تنعكس نتائجها ايجاباً أو سلباً على مسار وتطور العلاقات العراقية–الخليجية.

برزت محددات جديدة تحرك مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية في المجال الامنيباتجاه التطور المنشود أو القطيعة والركود، أهمها التداعيات الامنية التي شهدها العراق بعد نظام صدام الذي انعكس بشكل سلبي على الدول الخليجية خصوصا دول الجوار الجغرافي السعودية والكويت، وكذلك طبيعة علاقات العراق مع إيرانومدى التدخل الإيراني بالشأن العراقي فضلآ عن تنافس المصالح واختلال توازن القوى الاقليمي الذي ساد المنطقة خصوصآ بعد عام 2003 واثره على طبيعة العلاقات العراقية– الخليجية.

اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في معرفة اتجاهات مستقبل العلاقات العراقية–الخليجية في المجال الامني، من خلال دراسة ابعادها الداخلية والامنية، وكذلك معرفة اثر المتغيرات الاقليمية على طبيعة العلاقة ما بين الجانبين.

اشكالية الدراسة:

تنطلق اشكالية الدراسة من ان العلاقات العراقية– الخليجية بعد عام 2003, شهدت مرحلة جديدة وتحديات امنية واقليمية، مما كان له اثر مهم في مسار ومستقبل العلاقة ما بين الطرفين. وفي ضوء ذلك يمكن طرح الاسئلة التالية:

1. **ما اثرتداعيات الوضع الامني في العراق على العلاقات العراقية–الخليجية بعد عام 2003؟**
2. **كيف يؤثر اختلال توازن القوى الاقليمي على طبيعة العلاقات العراقية–الخليجية بعد عام 2003؟**
3. **ماهي الرؤية المستقبلية للعلاقات العراقية– الخليجية؟**

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على ان المتغيرات الامنية في العلاقات العراقية– الخليجية بعد عام 2003، لعبت دور اساسي في رسم طبيعة ومستقبل العلاقة ما بين الطرفين.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليليومنهج الاستشراف لتحديد مستقبل الدراسة من خلال استعراض وتحليل المتغيرات الامنيةوالسياسية في طبيعة العلاقات العراقية–الخليجية ما بعد عام 2003، وافاقها المستقبلية.

هيكلية الدراسة:

كان لابد من اثبات هذه الفرضية ان نقسم الدراسة بعد المقدمة الى:

المبحث الاول: التحديات الامنية للعلاقات العراقية–الخليجية بعد عام 2003

المطلب الاول: تداعيات الوضع الامني في العراق على العلاقات العراقية–الخليجية

المطلب الثاني: ثانيا: اختلال توازن القوى في منطقة الخليج بعد نظام صدام واثره على العلاقات العراقية الخليجية

المبحث الثاني: مستقبل اتجاهات العلاقات العراقية–الخليجية في ضوء المتغير الامني

المطلب الاول: اتجاه تطور العلاقات العراقية– الخليجية

المطلب الثاني: اتجاه تراجع العلاقات العراقية– الخليجية

الخاتمة والاستنتاجات

المبحث الاول: التحديات الامنية للعلاقات العراقية–الخليجية بعد عام 2003

في هذا البمحث سيتم التركيز على تداعيات الوضع الامني في العراق، واختلال توازن القوى في منطقة الخليج بعد نظام صدام واثره على العلاقات العراقية الخليجية بعد عام 2003.

المطلب الاول: تداعيات الوضع الامني في العراق على العلاقات العراقية–الخليجية

اتسمت العلاقات العراقية–الخليجية بالتنامي تارة والانحسار والتراجع تارة اخرى فنرى هذه العلاقات كانت مستقرة جداً خلال فترة الحرب العراقية–الإيرانية(1980–1988) بسبب الدعم الخليجي للعراق على حساب ايران، لكن عاد التوتر من جديد بسبب الغزو العراقي للكويت واندلا ع حرب الخليج الثانية عام 1991 وما آلت اليه الامور حتى الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003. [1]

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، باتت دول الخليج العربي، تنظر الى العراق نظرة مركبة، فهي من جانب لها علاقات تاريخية مع العراق ، ومن جانب اخر لديها صلات قوية مع الولايات المتحدة الامريكية ، وان التوفيق بين الطرفين يحتاج الى وقفة خاصة من قبلها ، لاسيما وان المشهد السياسي العراقي حافل بالعديد من الاشكاليات والمعضلات والتغيرات السياسية ، وتبعا لذلك تولدت دوافع خليجية لاعادة العلاقة مع العراق ، في ظل مخاوف خليجية من تلك التغيرات التي لحقت بالعراق [2].

لا شك ان التوجه الخليجي نحو العراق بعد عام 2003، لم يكن على منوال واحد، وانما تشكل بحسب المتغيرات والعوامل الامنية والسياسية والاقتصادية التي احاطت به، وعلى المستويات المختلفة محلياً واقليمياً ودولياً .ويجد المتتبع للمواقف الخليجية ازاء العراق انها اتصفت بالاندفاع حينا، وفي احيان اخرى اتسمت بالانكفاء والابتعاد عن العراق وما يمر به من احداث وتطورات، التي لابد ان تنعكس نتائجها ايجاباً أو سلباً على دول الخليج العربية ، سواء اندفعت نحو العراق ام اختارت الانكفاء والابتعاد عنه [3].

انتهجت بعض دول الخليج العربية سياسة متحفظة تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي، واخذت بعض الدول الخليجية تصوغ سياستها تجاه العراق على خلفية طائفية، وعلى الرغم من الزيارات المتبادلة بين تلك الدول والعراق، إلا ان سياسة تلك الدول تجاه العراق لم تتطور أو تتحسن الى الدرجة المطلوبة، لاسيما سياسة المملكة العربية السعودية ازاء العراق، التي بقيت غير متفاعلة مع الحكومات العراقية المتعاقبة التي تشكلت بعد الاحتلال الامريكي، وكذلك الكويت بسبب احتلال العراق لها عام 1990فقد تبنت سياسة قائمة على رفض التنازل عن التعويضات المفروضة على العراق والديون التي بذمة العراق لها ، ووقوفها بوجه

المساعي التي بذلها العراق من أجل الخروج من البند السابع والوصاية على العراق بشتى الحجج [4].

وبسبب تدهور الاوضاع الامنية في العراق، بدات تظهر اتهامات لبعض دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة للعراق ومنها السعودية، اذا اصبحت السعودية بعد رحيل نظام صدام محط اهتمام قوات الاحتلال بسبب ادعاء امريكا بخطورة عبور مقاتلين سعوديين الى داخل العراق للقيام بعمليات ارهابية ضد القوات الامريكية، وهذا الملف اصبح يقلق الحكومة السعودية التي سارعت الى احتوائه عن طريق مراقبة الحدود مع العراق وتشديد الرقابة عليها وشن حملات ومداهمات داخل الاراضي السعودية لملاحقة الجماعات المتشددة في الوقت الذي صدرت بيانات داخل السعودية من قبل جماعات مسلحة تتوعد القوات الامريكية في العراق ودول الخليج وتطور الامر الى حدوث مواجهات بين قوات الشرطة السعودية وبعض تلك الجماعات المسلحة [5].

ورغم الدعم الكبير الذي قدمته دول مجلس التعاون للمساعدة في القضاء على النظام العراقي السابق ، ورغم التغيير الكبير الذي شهده العراق بعد 2003 من تحول تاريخي من النظام الدكتاتوري المستبد الى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على اساس تداول السلطة والمشاركة السياسية ، الا ان هاجس الخوف من التغيرات الامنية والسياسية الكبيرة التي شهدها العراق بعد عام 2003 بدأ يسيطر على مخيلة دول مجلس التعاون الخليجي [6]. فقد شهدت السعودية في ايار عام 2003مواجهات امنية مع بعض التنظيمات الارهابية،كل هذا يجسد مدى العلاقة بين الوضع الأمني المتدهور في العراق وبين الوضع الأمني المتأزم الذي تعانيه بعضدول مجلس التعاون الخليجي [7].

وفي هذا السياق، يرتبط بما سبق تنامي خطر تنظيم القاعدة والخلايا "النائمة" المرتبطة به خاصة بعد التحذيرات التي صدرت عن بعض قياداته لأربع دول

خليجيـة (الكـويت والسـعودية وقطـر والإمـارات) باحتمـال اسـتهدافها، وهـذا لا ينفصل أيضا عن حالة الانفلات الأمني في العراق، بل هو أحد إفرازاتها. ففي ظل الحصار الذي بعض التنظيمات الارهابية هناك، فإنها قد تنقل عملياتها إلى دول الجوار الخليجي في إطار ما يعرف بإستراتيجية "تشتيت الجهد"، وهي إستراتيجية تقضـي بـالخروج بالعمليـات الإرهابيـة إلـى خـارج حـدود البلاد نحـو المحيـط الخليجي المجاور بهدف قطع الطريق على احتمال محاصرة الجماعات المسلحة داخل العراق [8].

وفـي بدايـة سـنة 2005، شـهدت الكـويت أربعـة مواجهـات بيـن القـوات الأمنيـة وبعض الجماعات المتطرفة التي كانت تستهدف نشر الفوضى وعدم الاستقرار في الكويت. وفي بداية شهر كانون الثاني 2006 ، أعلنت السلطات الكويتية عن تفكيك خلية داخل القوات المسلحة الكويتية كانت تستهدف القيام باعمال عنـف داخـل القـوات العسـكرية الكويتيـة. ،هـذا كلـه أكـد التخـوف الكويـتي مـن علميات التسلل وانتقال التطرف والطائفية وتهريب الأسلحة والمخدرات إليها، بعـد أن تحـول العـراق ملاذاً للجماعـات المتشـددة وهـذا مـا دفـع الكـويت الـى الاعلان رسميا في بداية عام 2007 بان العراق اصبح بيئة ملائمة في تصدير الارهاب الى الكويت [9].

وعلى الصعيد ذاته ابدى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي استعدادهم للتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتهـا التي طرحتها في كانون الثاني عام 2007 ، والرامية الى ضبط الاوضاع الامنية في العراق والحفاظ على وحدة العراق خشيـة من ان تمتد الاوضـاع الامنيـة في العراق الى بلدانهم [10].

لقد باتت دول مجلس التعـاون الخليجي تدرك اهمية الحفاظ على وحدة العراق والحيلولة دون تقسيمه او تفككه ،لانه ليس من مصلحـة تلك الدول ان تتعامل مع عراق مقسم ومفكك او مع كيان ضعيف وهش [11].

ان اخطر مايهدد دول مجلس التعاون الخليجي في تداعيات الصراع الطائفي في العراق انه يؤدي الى تقسم العراق على اسس طائفية ، بفعل عوامل اقليمية ودولية، خاصة في ظل تزايد الحديث عن الفدرالية من جانب بعض القوى السياسية، وهو الامر الذي يخفي وراءه تطلعات نحو الانفصال، مما قد يقود في نهاية المطاف الى تقسيم العراق الى عدة دويلات ، وهذا بحد ذاته يمثل مصدر قلق لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي ،لان اقامة دولة شيعية في العراق على نمط الجمهورية الاسلامية في ايران قد يشكل تهديداً لهذه الدول، لأنه قد يثير تطلعات الاقليات الشيعية الموجودة بها ويدفعها الى المطالبة بالحصول على مكاسب سياسية واقتصادية اسوة بماحققه شيعة العراق من مكاسب وربما الانفصال [12].

وفي هذا الصدد، تتصاعد مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من الاقليات الشيعية التي تتفاوت نسبتها في دول المجلس حيث يصل الى 20% في الكويت وبين 15-20% في السعودية الى انهم يمثلون غالبية السكان في البحرين [13]. ان مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي هو من امكانية قيام دولة شيعية في جنوب العراق وهذا يعني مد النفوذ الايراني الى منطقة الخليج لاسيما مع وجود الاقليات الشيعية في دول مجلس التعاون وهذا الامر تمت مناقشته في مؤتمر دول الجوار الذي عقد في السعودية في 18 نيسان 2003 بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي وايران وتركيا وسوريا [14].

من جانب اخر، الوجود الامريكي في العراق الذي كان يهدف الى جعل العراق انموذجا للديمقراطية والاصلاح في منطقة الشرق الاوسط، قد شكل ايضآ عنصر قلق لدى الدول الخليجية لانها ادركت انعكاسات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الخليجي، وخاصة بعد ان طالبت امريكا دول الخليج بضرورة اجراء اصلاحات داخلية سياسية واجتماعية مما انعكس على خلق ارضية للتفاهم لحل

المشاكل القائمة بين العراق الذي هو تحت وصاية الاحتلال الامريكي وبين دول مجلس التعاون الخليجي التي بدات تتخوف من الوضع الجديد في المنطقة [15].
وحاولت الكويت القيام باصلاحات داخلية لتفادي تداعيات الوضع الامني في العراق غير ان تلك الاصلاحات كانت محدودة وهي لم تنقل الكويت من خانة الدول التسلطية الى الدولة الديمقراطية وبقى تاثيرها في مجال الاستقرار الداخلي والامني ضئيل جدا اذا ما ادركنا مفهوم الامن لم يعد عسكريا فقط وقد ظهرت عدة مؤشرات في دول مجلس التعاون الخليجي توحي بتاثير الوضع السياسي في العراق على التوجهات السياسية لها وسعيها للتناغم مع اطروحة الولايات المتحدة لبناء الشرق الاوسط الكبير الذي لا مجال ان يعيش بين احضانة نظم شمولية وراثية وان الوقت حان لتبني النموذج الديمقراطي لكن وفق الرؤية الامريكية [16].
ان معظم دول مجلس التعاون الخليجي تدرك ان المنظومة الامنية في الخليج، قائمة على اساس تعاون جميع الدول الخليجية في تحقيق الاستقرار للمنطقة، وان اي اخلال بالامن في اي دول من دول الخليج يمكن ان يودي الى اخلال في امن الدول الاخرى [17]. لقد كان للتغير السياسي الكبير الذي شهده العراق، اثرا بالغاً على النظم السياسية لدول الخليج العربي، فبعد ان ظلت منطقة الخليج العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي لسنوات طويلة، اصبحت تلك المنطقة عرضة لتفكك نظمها السلطوية بعد رحيل نظام صدام 2003 , سواء كان ذلك بشكل كلي عن طرق تغيير شامل للنظام، اوجزئيا عن طريق ادخال الاصلاحات السياسية والاقتصادية، خاصة وان جميع دول الخليج العربي تتفق في العديد من الخصائص السياسية، وهذا الامر جعل مطالب التغيير تتوحد وتتركز في اطلاق الحريات السياسية ،وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية [18].

وقد زاد الامر سوءاً بعد قيام ثورات الربيع العربي في عام 2011، والتي عصفت بالعديد من النظم السلطوية العربية، بدءا من تونس وانتهاءاً بسوريا. وقد امتد تأثير تلك الثورات ليشمل منطقة الخليج العربي، وان تفاوتت قوة تأثيراته على دول الخليج لاسباب تتعلق بمستوى الاحتقان السياسي الداخلي لكل دولة من دول الخليج العربي [19]. ان احداث البحرين عام 2011، التي شهدت احتجاجات ومظاهرات واسعة ضد النظام الحاكم، مؤشر واضح على تصاعد الاستقطاب الطائفي داخل مجلس التعاون الخليجي بتاثير كبير من ايران وكادت ان تكون البحرين شبيه بالوضع الداخلي في العراق بعد الاحتلال الامريكي لولا تدخل قوات درع الجزيرة التي تم تشكيلها من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة سعودية في حماية واستقرار النظام السياسي في البحرين [20].

وبعد الانسحاب الامريكي من العراق عام 2011، كان هناك قلق من قبل الدول الخليجية التي رأت ان هذهِ المرحلة التي يشهدها العراق ما بعد الانسحاب الامريكي هي مرحلة حرجة وتتوجب القيام بدور فاعل ومؤثر لضمان امن واستقرار العراق والخروج بحلول مناسبة للمشكلات والازمات التي تعانيها الساحة العراقية على الصعد المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لاسيما ان دول مجلس التعاون الخليجي لديها الرغبة لتأدية دور ايجابي في العراق مرتكزاً على مقومات عدة سياسية وعسكرية واقتصادية،الا ان التوجه الخليجي نحو العراق، قطع تردده ليأخذ نوع من الجدية في عام 2014 في ظل متغيرات امنية وسياسية داخلية وخارجية تمثلت باستيلاء تنظيم داعش على عدد من المحافظات العراقية اهمها نينوى وصلاح الدين والانبار، الامر الذي تبعه تحرك عربي واقليمي ودولي لمواجهته لما يمثله من تهديدات امنية لا يقتصر تأثيرها على العراق فحسب بل له تداعيات متعددة على مختلف الدول كون تنظيم داعش من

التنظيمات الارهابية العابرة للحدود وله امتدادات في الدول الخليجية والعربية والعديد من دول العالم ايضا [21].

انعدم وضع حد سريع وعاجل لتنظيم داعش في العراق سيجعل التداعيات بالنسبة لدول الخليج المجاورة مفتوحة على احتمالات عديدة، قد يكون من بينها سعي هذا التنظيم إلى خلق ظهير قوي له في إحدى هذه الدول، عبر آلية التجنيد عن بعد [22]. ومن اجل مواجهة هذه التحديات الجديدة، بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى العراق وتمدده إلى عدة محافظات عراقية ، سارعت دول المجلس إلى طلب تنسيق أمني بين دولها لتحصينها من الداخل ضد احتمالات تهديد اراضيها، وأعرب مجلس الوزراء السعودي في 16حزيران 2014م، عن قلقه إزاء التطورات في العراق، وأكد ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق ورفض التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية [23].

ويمكن ان نستنتج ان العلاقات العراقية– الخليجية، لم تتجه نحو التطور او التحسن المطلوب بعد عام 2003، بالرغم من الزيارات المتبادلة والانفتاح السياسي والاقتصادي، بسبب التداعيات الامنية للاحتلال الامريكي ومارافقه، من متغيرات امنية داخلية واقليمية زادت من حدة الصراع وعدم الاستقرار بين دول المنطقة.

المطلب الثاني: ثانيا: اختلال توازن القوى في منطقة الخليج بعد نظام صدام واثره على العلاقات العراقية الخليجية

ان اختلال توازن القوى في منطقة الخليج بعد سقوط نظام صدام دفع دول مجلس التعاون الخليجي الى تغيير توجهاتهم الخارجية تجاه العراق ، إذ أكدت دول مجلس التعاون الخليجي، بان يكون هناك عراق غير مجزأ مستقر وموحد سيكون له أثر كبير في استقرار المنطقة ويعد مكملاً لدول مجلس التعاون الخليجي [24]. ومن جهة اخرى يمكن القول ان الاحتلال الامريكي للعراق قد

اثـار خشيـــــة دول الخليـــج العربـي الـتي تمثلـث فـي القلـق مـن ميـل الادارة الامريكيـــة الى التقارب مع ايــران على حسابهم، فالاحتلال الامريكي للعراق خلق واقع جديد تميل كفته لايران، خاصــة مع قدوم الرئيس الامريكي السابق اوباما للبيت الابيض عام 2009، وعرضه تحسين العلاقات مع ايران، والتي نظر اليها مجلس التعاون الخليجي بارتياب شديد، خاصة مع وجود حجم كبير من القوات المسلحة الامريكية في الخليـــج العربي بسبب حربي الخليج الاولى والثانيـــة ، الامر الـذي دفـع دول المجلس الى اتخاذ سياسات تمثلت بعقد اعضـاؤه اتفاقيـات امنيــة عديدة لقناعة تشكلت بعدم القدرة على الدفاع امام الاخطـار المحقـة فـي المنطقــة، ولعلمهـم الاهميـة الاقتصـادية البالغـة لـدولهم بالنسبة للاقتصاد العالمي [25].

أن احتلال الولايات المتحدة للعراق قد غيّر من معادلة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي، لان الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن فحسب، وانما ستكون الطرف الأول الذي يحدد شكل ونوع هذا التوازن القـائم، باعتبـار أنهـا الطـرف الأقـوى فـي معادلـة التـوازن الإقليمـي. ان وضـعية مجلـس التعـاون الخليجـي لـن تكـون بصـورة أفضـل ممـا كـانت عليـه قبـل تاريـخ احتلال العـراق، مـن منطلـق أن وجـود الولايـات المتحـدة كمعـادل أقـوى فـي هـذه المعادلة سيحقق مكاسب لها تتمثل في انتهاء التهديد الأمني القادم من جانب العـراق– على حسـاب خسـائر أخـرى، ليـس أقلهـا تحجيـم دور بعـض القـوى فـي المجلـس مثل السعودية– لصـالح قـوى أخـرى لـم تكـن بالحسـبان مثل قطـر التي تتميـز بعلاقـات قويـة مـع الولايـات المتحـدة تفـوق مـا كـانت عليـه السـعودية، وبالمقابل إمكانية إضعاف الدور الإيراني في ظل ممارسة المزيد من الضغوط على إيـران لتخفيـف وطـأة قوتهـا الإقليميـة، وهـو أمـر لا ترغـب بـه بعـض دول مجلـس

التعاون الخليجي كونه سيعطي الولايات المتحدة فرصة أقوى للتلاعب بأوراق التوازن الإقليمي كيفما تشاء في منطقة الخليج [26].

وحاولت ايران بعد نظام حكم صدام بناء منظومة امنية مشتركة مع دول الخليج دون تدخل أي قوة خارج الإقليم،وهذا اتضح خلال مشاركتها في قمة مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في قطر عام 2007 حيث دعت ايران دول مجلس التعاون إلى إيجاد منظومة للأمن والدفاع المشترك عوضاً عن الاتفاقات الدفاعية والأمنية التي وقعتها هذه الدول مع الولايات المتحدة. لكن هذه الدعوة الايرانية لم تلقى استحسان دول مجلس التعاون ، بسبب السياسات الإيرانية في المنطقة، والتي تجعل الثقة بين جانبي دول مجلس التعاون وايران مفقودة أو ضعيفة في كثير من الأحيان [27].

وقد انقسمت دول الخليج فيما بينها على كيفية مواجهة هذا الانكشاف الامني. وبدا هذا الانقسام في قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقد 4-5 كانون الاول 2007 نتيجة مشاركة الرئيس الايراني السابق احمد نجاد ودعوته لاقامة منطقة امنية خليجية خالية من الوجود الامريكي. وتركز الاختلاف حول الاكتفاء بتوقيع اتفاقيات دفاعية ثنائية مع امريكا او الانظمام الى مبادرة اسطنبول التي طرحها حلف شمال الاطلسي عام 2004 وقد انظم الى هذه المبادرة البحرين والامارات وقطر والكويت في حين عارضتها السعودية وعمان. وادى كل ذلك الى الشعور خليجيا بالازمة الامنية [28].

ان تحسن او توتر علاقات العراق مع دول مجلس التعاون مرتبطة بالدور الايراني بالعراق وعلاقاتها المتوترة مع دول مجلس التعاون لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل دول الخليج لم تكن ترغب في تفكك وانهيار العراق لانها تعلم ان ذلك سيكون من مصلحة ايران ام انها لم تكن تتصور خطورة خروج العراق من المعادله الخليجيه كقوه تضاهي قوة ايران ؟ فبعد تعثر المشروع الامريكي في العراق

وتخلخل وضع الامريكان في العراق ومنطقة الخليج العربي تعزز الانفراد الايراني في منطقة الخليج كقوه اقليميه . وبهذا فأن أطر صياغة السياسه الخارجيه لدول مجلس التعاون تجاه العراق وقضايا المنطقه،اخذت تضع متغير طموحات ايران في الحسبان وتحاول اعادة ترتيب سياساتها وفق المعطيات الجديده وبالتالي فان سياسات معظم الدول الخليجية تغيرت سلبا تجاه ايران خاصة السعوديه. لقد اثار الدور الايراني الراهن في العراق هواجس الخليجيين على اكثر من صعيد .خاصة بعد التنسيق الامريكي _الايراني حول الملف الايراني الذي ترجم بسلسلة اجتماعات امنيه عقدت بين الطرفين في بغداد عام 2015، فقد انتقدت المملكة العربية السعودية السياسة الامريكيه في العراق ووصفتها بانها تقدم العراق لايران (على طبق من ذهب) الى ان بعض النخب العراقيه توعز الوجود الايراني في العراق الى ضعف الوجود العربي [29].

ويعتبر البرنامج النووي الايراني من اهم القضايا المؤثره على التوازن الاقليمي في منطقة الخليج في حال الحل السلمي او الحل العسكري مع الولايات المتحدة. فالحل السلمي لهذه الازمة لن يدفع الخطر عن دول مجلس التعاون الخليجي في حال حدوث اي خلل في المفاعل النووية الايرانية بحكم القرب الجغرافي بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي سيترك ذلك اثر بيئيا على المياه والثروة الطبيعية في منطقة الخليج [30]. وقد عبر مجلس التعاون الخليجي عن مخاوفه من تزايد النفوذ الايراني والتهديد الذي يمكن ان يلحق الدول الاعضاء جراء التغيرات التي يلحقها هذا الملف في التوازن الاقليمي، لانه يشكل تهديدا لأمن المنطقة وللأمن العالمي ووهو مايدفع دول المجلس الى التمسك بارتباطاتها الثنائية مع الدول الكبرى بسبب وجود مخاوف من الطموحات الاقليمية خصوصا وجود خلل في النفوذ في المنطقة مع اصرار ايران على امتلاك الطاقة النووية [31] .

وبعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول 5+1 في حزيران 2015م، بدأت مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط هي مرحلة التسويات السياسية تجسدت في لقاءات عقدت بين الولايات المتحدة وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي حاولت واشنطن من خلالها طمأنة المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي بعد توقيع الاتفاق النووي مع طهران، بوجود رغبة حقيقية لإنهاء الأزمات في المنطقة، وأن الاتفاق في واقع الحال يحول إيران إلى دولة شريكة مهمة في حل أزمات المنطقة [32]. غير ان هذا الاتفاق تم الغاءه من قبل الرئيس الامريكي دونالد ترامب في عام 2018، منذرآ بتصعيد عسكري سيكون له تداعيات خطيرة على امن وعلاقات دول المنطقة [33].

ويمكن القول ان الاختلال في توازنات القوى داخل النظام الاقليمي الخليجي بعد نظام حكم صدام ادى الى رفع منسوب الهواجس الامنية لدول المنطقة [34], فايران تريد ان تعزز مكاسبها في العراق، والولايات المتحدة اخذت تعزز هيمنتها على منطقة الخليج، اما دول مجلس التعاون الخليجي فاخذت تقترب اكثر من الولايات المتحدة لعلها تستطيع الحفاظ على استقرار انظمتها وهيبتها بعد سقوط نظام صدام [35]. ويتضح مما تقدم تطابق الرؤية الامريكية ورؤية دول مجلس التعاون الخليجي في بعض المجالات حول مستقبل الاوضاع السياسية والامنية في العراق تدخل في اطار توافق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في ابعاد النفوذ الايراني عن منطقة الخليج [36].

ويمكن ان نستنتج ان العلاقات العراقية– الخليجية، تاثرت بشكل كبير بالمتغيرات الامنية التي نتجت عن الاختلال في توازن القوى بسبب الوجود الامريكي في العراق ومنطقة الخليج عام 2003 والذي ادى الى زيادة النفوذ الايراني وبدأ مرحلة جديدة من الصراع وتنافس المصالح في منطقة الخليج.

المبحث الثالث: مستقبل اتجاهات العلاقات العراقية–الخليجية في ضوء المتغير الامني

أن دراسة مستقبل أي ظاهرة سياسية أو مشكلة ما يتطلب رؤية علمية موضوعية وشفافة لما هو واقع في تلك الظاهرة، والبيئة التي تعيش في أحضانها، ناهيك عن تأثير حدود حركتها الدولية، ومسارات تفاعلاتها الإقليمية والدولية. فالدول يجب أن تهتم بالنظر إلى المستقبل ليس لأسباب تتعلق بممارسة نوع من الترف الفكري أو لقياس مدى تأثير الإحتمالات المستقبلية على النظام السياسي من حيث بقاءه أو إندثاره فحسب، وإنما تسعى الدول التي تبحث عن تحقيق مصالحها القومية أن تستكشف أو تضع صورة تقريبية لما سيكون عليه المستقبل المنظور، ووضع البدائل لنمط حركتها الدولية، ومجابهة التحديات التي تحد من حركتها الخارجية [37].

ان دراسة علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي تكتنفها العديد من عناصر التعقيد والتشعب نظراً لطبيعتها المزدوجة التي تجمع بين عناصر التعاون وعناصر الصراع. لقد حالت وعلى مدى عقود من الزمن العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية دون بناء علاقات وثيقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من كون العراق بلد خليجي الإنتماء جغرافياً وتأريخياً، إلا أن طبيعة التحديات والتهديدات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج على وجه الخصوص يؤكد على ضرورة إعادة الثقة المتبادلة وتطور العلاقات العراقية الخليجية كونها تعود بالفائدة والمصلحة على الجميع، وإن هذه العلاقات تستمد قوتها من معطيات ثابتة لعل في مقدمتها الجغرافية والتأريخ والعلاقات الإجتماعية ووحدة الحضارة والإنتماء [38].

وبذلك يمكن القول انالعلاقات العراقية – الخليجية في ضوء المتغير الامني تتجه نحو المستقبل من خلال اتجاهين:

المطلب الاول: اتجاه تطور العلاقات العراقية– الخليجية

المطلب الثاني: اتجاه تراجع العلاقات العراقية– الخليجية

المطلب الاول: اتجاه تطور العلاقات العراقية– الخليجية

يعد العراق دولة مهمة في كل من العالمين العربي والاسلامي، وان استقرار العراق هو استقرار لكل الشرق الاوسط، فهو ذو امكانيات بشرية واقتصادية وثقافية كبيرة جدا، وهو ما تدركه كل دول المنطقة وهي بحاجة له في مواجهة الاخطار التي تهدد المنطقة، وتقديم العراق نفسه كقوة إقليمية قادرة على أن تكون رقمًا صعبا في معادلات التوازن في ظل أزمة تعصف بمجلس التعاون الخليجي اليوم والتي تطلبت من الدول الخليجية أن ترصد الحلفاء عن الاعداء لغرض هذه المواجهة، والحصول على دعم عربي له [39]. وإستناداً إلى هذا الثقل الإستراتيجي الذي يحتله العراق فأن الحاجة إلى خلق توافق عراقي. خليجي حول متطلبات وشروط الأمن الإقليمي تبدو حاجة ملحة وضرورية. غير أن ذلك التوافق قد لا يقود إلى نوع من التحالفات أو عقد معاهدة للأمن الجماعي، نظراً لظروف المنطقة وخصوصية بنيتها السياسية، لذلك فأن النظرة الأكثر واقعية هي بإتجاه خلق قواسم مشتركة بين الأطراف كافة بحيث تقود إلى بناء علاقات تقوم على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وصولاً إلى دمج العراق في محيطه والقبول به كطرف في معادلات الامن والتعاون الخليجي مستقبلآ [40].

يعتبرالمحدد الامني من ابرز العوامل المحفزة لدول مجلس التعاون الخليجي في تطوير علاقاتها مع العراق مستقبلآ،بسبب ارهاب تنظيم داعش ، الذي لا يستهدف دولة دون أخرى، ولا يقتصر على الداخل العراقي فقط وإنما يشمل المنطقة برمتها ، وتحديداً دول الخليج، على نحو ما تعكسه الخريطة الجديدة

للعراق التي نُشِرت أخيرا من قبل التنظيم، والتي شملت حدودها دولة الكويت، مما دفع وكيل وزارة الخارجية الكويتي، خالد الجار الله، إلى التعليق قائلاً "لقد أشرنا إلى خطورة الموقف في العراق سابقا، وداعش لا تستهدف الكويت فقط، وإنما المنطقة بأكملها". لذلك يمكن القول أن أمن واستقرار العراق هو مصلحة إقليمية بالدرجة الأولى وهي في صالح الدول الخليجية [41].

أن تجاهل ما يجري في العراق، لا يعني أن تأثيراته لن تصل الى دول الخليج ، لذلك فأن التعاون والتنسيق الخليجي مع العراق، قد يكون فرصة مناسبة لتبني دول الخليج استراتيجية جديدة تجاه العراق تجمع بين احتواء المخاطر والتهديدات التي يطرحها العراق، والانخراط معه، من خلال خلق مصالح اقتصادية مشتركة، ففي ضوء التطورات التي يشهدها العراق، لم يعد من مصلحة دول الخليج تجاهل ما يحدث فيه، أو الاستمرار دون وجود علاقات جيدة مع العراق. وفى ظل خصوصية العراق بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، ينبغي على دول المجلس أن تبادر إلى التفكير في مستقبل العراق ووضعيته الإقليمية وهناك أفكار كثيرة ومتنوعة يمكن طرحها للنقاش في هذا الشأن، من بينها مسألة انضمام العراق إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي، ولو على مراحل يتم خلالها ربط التصاعد بمدى الاستقرار والتقدم في الوضع العراقي الداخلي، وكذلك بمدى تماسك الدولة ووحدتها وعمق ارتباطها بالمحيط العربي [42].

وعليه تمثل احتمالية انضمام العراق الى مجلس التعاون مستقبلآ توسعا مهما لامكانيات المجلس على جميع الاصعده بوصفه كتله اقتصاديه وبشرية حيث سيصل سكان المجلس مع العراق الى حوالي 65مليون نسمه فضلا على ان دول المجلس ستملك 57% من اجمالي احتياطي النفط في العالم. ان دخول العراق الى المجلس ستتيح لرأس المال العراقي الضخم ان يعزز قدرات المجلس الاستثماريه فضلا عن ان العراق يمثل سوقا واسعا لدول المجلس حاليا وعند

انضمامه سيسهم في اعتماد سياسة التكامل الشامل الذي يدخل بلدان دول الخليج الى منظومة الانتاج الشامل للصناعات الاستراتيجيه كما سيساعد العراق دول المجلس على انشاء منظومه امنيه معتمدا على الطاقات المعرفيه والخبرات العسكريه العراقيه وبذلك تنتفي الحاجه الى الشركات الامنيه الاجنبيه المعتمده حاليا في دول الخليج [43].

غيران السياسة الخارجية للدول الخليجية بشكل عام، لا تنطلق من منطلق محلي داخلي وحاجة لمصالح متبادلة او مصلحة وطنية خاصة، او هي سياسة ذات ابعاد استراتيجية ثابتة، بل هي سياسة متغيرة تتأثر بالوضع الامني الاقليمي والدولي، وهي سياسة اغلبها تابعة لدول كبرى، لهذا فان توجه السعودية مؤخرآ نحو العراق يحظى بدعم الادارة الاميركية الجديدة التي يبدو أنها خططت لصفحة جديدة مع دول الخليج، بالانفتاح على العراق في مقابل تصعيد امريكا في خطابها حيال إيران [44].هذا الانفتاح السياسي يمكن ملاحظته بعد تولي الامير (محمد بن سلمان) ولاية العهد في السعودية في 14/8/2017 واقامة قنصلية سعودية في مدينة النجف مع ما يترتب على اختيار النجف المقدسة مكانا للقنصلية بوصفها المرجعية العليا للمكون الشيعي واختيارها من دون اية مدينة اخرى ذات معان ودلالات دينية معينة تتمثل بإنهاء القطيعة بين هذا المكون والاتجاه الحنبلي الوهابي الموجود في السعودية. وبالتالي فان هذه الخطوة يمكن ان تكون نهاية لصراع فكري ديني اجتماعي وبداية لعهد جديد من العلاقات بين الدولتين اولا وبين المذهبين ثانيا [45].

وكانت الادارة الامريكية الجديدة برئاسة ترامب عاملاً مهماً في التقارب العراقي –الخليجي الاخير خصوصا مع السعودية ، والعمل على اقناع دول مجلس التعاون الخليجي بأن هناك دوراً حيوياً ينبغي لهم تأديته لتحقيق استقرار العراق واعادة ترتيب التوازنات الجيوسياسية في المنطقة ، وان ابتعاد دول الخليج العربي

وتركهم للعراق قد يؤدي الى زيادة نفوذ الاطراف الخارجية فيه،وبالتالي تراجع العلاقات العراقية الخليجية [46].

لذا، ان دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الساحة العراقية ترك أثراً فاعلاً في طبيعة تلك العلاقات، ولا سيما في جانب الدول الخليجية، إذ أعطى رسالة واضحة إلى دول مجلس التعاون الخليجي مفادها: أهمية منح العلاقات مع العراق درجة عالية من الأهمية والنضوج لإعتبارات عدة لعل في مقدمتها لكي تكون هذه الدول قريبة من الخريطة السياسية العراقية مما يعني الحاجة إلى مراجعة موضوعية لتلك العلاقات وتحويلها الى علاقات مثمرة ومتطورة. ولعل الوصول إلى تلك القناعة يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي إدراك أن العراق يشكل محور جيوسياسي مهم وفعال على الصعيد العربي والإسلامي والإقليمي ويلقي بظلاله على معادلة التوازن الدولي وتوازن المصالح ويشكل همزة الوصل السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية بين أوروبا ودول الخليج العربية، وهو حجر الزاوية في الجسد العربي ويفترض من دول المجلس أن تتعامل مع الملف العراقي وفق تلك الحقائق والمعطيات [47].

وبالمقابل لابد ان تكون هناك رؤية استراتيجية لتعامل دول الخليج مع العراق، كما يتوجب ان تكون هناك عدد من الاليات لتوثيق العلاقات الخليجية مع العراق من خلال محاولة جذب دول الخليج للعراق نحو سياسة التعايش السلمي من خلال ربطه باي شكل من الاشكال بمنظومة مجلس التعاون الخليجي والتي يمكن ان تؤدي الى نتائج ايجابية [48].

هناك عدة مؤشرات توحي بتطور العلاقات العراقية– الخليجية خلال الفترة القادمة، ومما يؤيد ذلك هو التقبل العراقي للتوجه الخليجي ، حيث ظهرت مؤخراً دعوات وتوجهات في الساحة العراقية لتعزز علاقة العراق مع دول الخليج، وكانت هذه التوجهات على الصعيدين الشعبي والرسمي ويمثله شخصيات سياسية

ومرجعيات دينية وعشائرية تجسدت بابرزها زيارة السيد مقتدى الصدر لكل من السعودية والامارات مطلع عام 2018 ، وعلى الرغم مما واجهت من الانتقادات الا ان هناك من يؤيد ويساند هذا التوجه ، اما على الصعيد الرسمي فقد تبنت حكومة العبادي منذ توليها السلطة في عام 2014 نهج الانفتاح على المحيط العربي وبخاصة دول الخليج العربي التي رحبت بدورها بهذه الحكومة ، لإعادة تفعيل العلاقات العراقية– الخليجية وللحصول على الدعم في ظل الحرب على الارهاب [49].

ويعتبر مؤتمر الكويت في اذار 2018، لاعادة اعمار المناطق المتضررة بسبب داعش نقلة نوعية في العلاقات العراقية–الخليجية. يبدو إن الاندفاع الكويتي لاحتضان مؤتمر إعمار العراق لم يأت من فراغ، لأن الكويت تدرك أنه لولا صمود العراق بوجه تنظيم الدولة الإرهابي الذي كان يطمع في ضم الكويت، والسعودية في خريطته الافتراضية التي أعلنها بعد أحتلال الموصل في حزيران 2014، ومن ثم العمل على ابتلاع نصف دول الخليج لاحقا ليس عبر الاحتلال العسكري، لكن عبر قيام ذلك التنظيم الإرهابي بعدة عمليات إرهابية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم الإجهاز على مرتكزات الأمن الخليجي، لتغيرت موازين القوى الجيوسياسية، والجيوستراتيجية لصالح ذلك التنظيم الإرهابي [50].

وفي اطار تعزيز العلاقات العراقية–الخليجية، تبنت الحكومة العراقية في اذار عام 2018، برنامج سمي"الحوار الاستراتيجي" للسنوات الخمسة القادمة (2018–2023)، هي خطة شاملة لتطوير العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بحيث تشمل مجالات الامنوالسياسة والاقتصاد والاستثمار وغيرها من الميادين المهمة والضرورية في المجالات كافة. ويهدف هذا البرنامج ايضا، تنظيم وتعزيز العلاقات بين العراق وهذه البلدان والانتقال بها من مواقع السلبية والفرقة والصراع ، الى التعاون الأخوي الايجابي الذي يزيد من حجم المصالح

المشتركة، على ان القضية المهمة التي ستحظى باهتمام كبير في هذا الحوار الاستراتيجي هي التوصل الى رؤى ومواقف مشتركة وفعالة إزاء ما تواجهه وستواجهه بلدان المنطقة من تطورات وتوترات سياسية ، خاصة الصراع الايراني – الاميركي وكذلك الصراع الايراني السعودي وانعكاسات ذلك على الاوضاع الامنية والسياسية في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ،الامر الذي يتطلب البحث في كيفية تجنب الآثار السلبية المحتملة لتلك الصراعات، بل وبامكانية قيام العراق ودول المجلس، ربما، بدور التهدئة ووقف التصعيد في تلك الصراعات [51].

ومن هنا فان دوافع تعزيز التوجه الخليجي نحو العراق ينطلق من اهمية دعم العراق في حربه ضد الارهاب وزيادة التنسيق الامني والاستخباراتي بين دول مجلس التعاون الخليجي وبينها وبين القوى العالمية المؤثرة وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية من أجل منع وتحجيم خطر الارهاب على امن واستقرار الدول الخليجية [52].

المطلب الثاني: اتجاه تراجع العلاقات العراقية– الخليجية

أن مصالح الدول لا يمكنها أن تكون على الدوام متقاربة أو متباعدة مع الأطراف الأخرى، إذ يحدد ذلك مجموعة من المتغيرات الامنية والسياسية السائدة، فضلاً عن العوامل الإقليمية والدولية المحيطة بتلك العلاقات. عند دراسة مستقبل علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي نجد تكتنفها العديد من عناصر التعقيد والتشعب نظراً لطبيعتها المزدوجة التي تجمع بين عناصر التعاون وعناصر الصراع. بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، أتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مواقف مترددة بسبب خشيتها من احتمالية انتقال مظاهر الإنفلات الأمني وعدم الإستقرار في العراق الى دولها مما يؤثر سلبا على اوضاعها الداخلية [53].

يرى البعض، ان الخطر الطائفي في العراق له انعكاس سلبي على تطور علاقات العراق مع الدول الخليجية مستقبلآ،بسبب ان العديد من التحليلات تُرجع نشأة الأزمة السياسية الجارية في العراق إلى عوامل طائفية ترتبط بالاساس بسياسات التهميش والإقصاء الطائفي التي اتبعتها الحكومة في العراق، وهي بيئة مثالية تنشأ فيها التيارات المتطرفة، مثل تنظيم داعش. لذلك، ظهرت في الاونة الاخيرة تقارير أمنية تحذر من أن احتمالات دخول المنطقة في نوع من الحرب المذهبية تظل قائمة، بما يحمله ذلك من مخاطر فعلية على أمن دول الخليج العربية التي توجد بها أقليات شيعية تختلف نسبتها من دولة إلى أخرى. وقد اثبتت الاحداث والوقائع وجود العديد من جنسيات خليجية من مقاتلي داعش ، فتقديرات وزارة الداخلية السعودية، على سبيل المثال، تشير إلى أن نحو 1200 سعودي انضموا إلى متشددين إسلاميين في المعارك الدائرة في سوريا والعراق ، من ضمن نحو 11 ألف مقاتل أجنبي ينتمون لنحو 70 دولة ، الامر الذي قد يشكل خطرا كبيرا على امن دول مجلس التعاون في حالة عودة هؤلاء الى بلدانهم [54].

من جانب اخر، لايزال موقف دول مجلس التعاون الخليجي من تفاقم الارهاب في العراق، يتسم بالحذر، وذلك رغم تصنيف السعودية لداعش على أنه تنظيم إرهابي، ورغم ما تشير إليه تقارير من طلب العراق المساعدة من دول الخليج، حيث توجد عدة قضايا أخرى شائكة بين العراق ودول الخليج، لا يمكن إغفالها تعتبرها دول الخليج تهدد أمنها بدرجات متفاوتة، مثل الاهتمام الخليجي بمستقبل الوضع السياسي للسنة في العراق، والذي ظل يمثل محور توتر بين العراق وكل من السعودية وقطر على وجه التحديد طوال الفترة الماضية، وبدرجة أقل البحرين، حيث عبرت السعودية وقطر، في أكثر من مناسبة، ومن خلال التصريحات الرسمية والسياسات الفعلية، عن تفضيلهما وجود تمثيل متوازن للقوى السنية في تولي مناصب قيادية في العراق [55].

وفي سياق الحرب على الإرهاب تتخوف الدول الخليجية وخصوصا السعودية من انخراط عراقي رسمي محتمل في ملاحقة داعش داخل الأراضي السورية، وجاءت تلك المخاوف بعد القرار الذي أصدره رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عام 2017، للقوات الجوية العراقية بقصف مواقع التنظيم في الأراضي السورية المتاخمة للحدود العراقية بالتعاون مع الحكومة السورية.وهو ما اعترضت عليه السعودية لأنها تخشى من ان يتطور الامر الى دخول قوات عراقية نظامية لمواجهة داعش في محافظة الرقة السورية لمنع التنظيم من العودة لمهاجمة العراق عبر الأراضي السورية، أو دخول قوات الحشد الشعبي العراقي ما يعني اتساع دائرة الفصائل الشيعية العراقية المتواجدة داخل الأراضي السورية، مما دفع السعودية من عودة التواصل السياسي مع العراق والضغط عليه للتراجع عن مثل هذا القرار أو عدم تفعيله داخل سوريا، وذلك عبر مجموعة من الإغراءات كالمشاركة في إعادة إعمار المناطق التي يتم استعادتها من داعش، بالإضافة إلى مجموعة من الامتيازات الاقتصادية والتجارية في ظل حاجة العراق للدعم السعودي اقتصادياً [56].

من جانب يعتبر الدور الايراني عامل مؤثر في مستقبل العلاقات العراقية–الخليجية،في ظل مؤشرات اقليمية باتت واضحة المعالم تتعلق بسياسة المحاور الطائفية التي ظهرت في المنطقة بين الهلال الشيعي المكون من ايران والعراق وسوريا وحزب الله والمنجل السني المكون من دول الخليج الست وتركيا وهوماسيجر المنطقة بدفع امريكي واسرائيلي الى مزيد من الاحتقان والحروب الداخلية المدمرة [57]. وتشعر الدول الخليجية بالقلق ازاء ما تعتقده تبعية العراق لإيران، والتي تعد متغيرًا مهمًا في العلاقات بين العراق ودول الخليج، خاصة السعودية، التي تفضل أن يكون هناك سياسة مستقلة نسبيًا للعراق عن إيران، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تهم دول الخليج، مثل قضية البرنامج النووي

الإيراني، ومستقبل التغيير السياسي في دول الخليج، وأمن الخليج، حيث أن التوجهات المعلنة من قبل العراق، بخصوص هذه القضايا تفيد بتبعية السياسة العراقية بدرجة ما للسياسة الإيرانية. في ذات الوقت فان العراق هو الآخر يشعر بالقلق والتوجس من استمرار بعض الاطراف والقوى في السعودية وقطر بدعم وتمويل المجموعات الارهابية في العراق وسوريا [58].

وتمتلك إيران العديد من أدوات النفوذ الناعمة والصلبة في الساحة العراقية، تمكنها من التأثير في توجهات الحكومة العراقية وعلاقتها مع جيرانها العرب، ولا ينكر قادة العراق تأثير إيران، بل يثنون على دورها في دعم حكومتهم وأجهزتها الأمنية وفصائل الحشد الشعبي.وكان العراق وإيران قد وقعا في تموز 2017، على اتفاقية التعاون العسكري لمكافحة الارهاب والتطرف، وهذا يمثل من وجهة نظر الباحثين ضربة لجهود دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما، السعودية الرامية الى مواجهة النفوذ الايراني في الشرق الأوسط. كما أعلنت وزارة الخارجية الايرانية أن العلاقات الإيرانية العراقية هي مسألة ثنائية لا علاقة لها بأي حكومة أخرى، ووجهت الرسالة الى كل من اعضاء مجلس التعاون الخليجي والى المملكة العربية السعودية بشكل خاص [59].

كذلك هناك ثمة غياب متبادل للثقة بين قيادتي الدولتين، العراق والسعودية، وتبادل لاتهامات سلبية، واختلاف في الأجندة والمواقف السياسية في العلاقة مع إيران وساحات الصراع في سوريا واليمن ولبنان، حيث تميل مواقف الحكومة العراقية إلى جانب إيران وحلفائها، وتعد الأرضية المشتركة للتعاون ضعيفة بين الدولتين، والتطور في العلاقة ما زال في بداياته، وهو ما يشكل تحدياً لتطور العلاقة بين الدولتين [56].ومن الجدير بالذكروقفت السعودية منذ البداية ضد تشكيل أي حكومة عراقية ذات صبغة شيعية، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال وسائل الاعلام وسياسة التحريض المذهبي بدعم حركات الارهاب المختلفة

وتمويلها بالسلاح والمال، وادعت ان الحكومات العراقية حكومات تابعة لإيران، وان هناك اضطهاد للمكونات الاخرى، ففي الوقت الذي اتبعت فيه السعودية اساليب العنف والارهاب في العراق للوصول لأهدافها، كانت ايران قد ركزت نفوذها بشكل يفوق كل الحسابات الامريكية والخليجية، من خلال دعم الحكومة العراقية بعد عام 2003، سياسيا واقتصاديا وعسكريا [60].

في حين تتوجس إيران من التغيير في السعودية، وسعت لاستثمار تصريحات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في رغبته أن تدار المعركة مع إيران فيها، خلال الهجمات التي تعرضت لها مؤخراً. ولذا ستعمل جاهدة على التحكم في حدود تطور العلاقات السعودية– العراقية، وتوظيفها في المدى القريب لمصلحة أجندتها، وخاصة في المنطقة الشرقية التي فيها الشيعة، ومن ثم تعزيز نفوذها في العمق السعودي بالوسائل الناعمة أو الخشنة، بواسطة الفصائل الشيعية [61].

في نفس السياق يعتبر الدور الامريكي ايضا عامل مؤثر في مستقبل العلاقات العراقية–الخليجية، لاسيما بعد أن أصبحت الولايات المتحدة جارًا إقليميًا أو بالأحرى أحد أطراف النظام الإقليمي الخليجي، بل هي الطرف الأقوى القادر على صياغة أي ترتيبات أمنية. ودلالة ذلك التطور أنها أصبحت تتعامل مع قضية أمن الخليج باعتباره شأنًا داخليًا أمريكيًا ومصلحة أمنية إستراتيجية، وما يعنيه ذلك من كونها ستراعي في أية ترتيبات مستقبلية أن تعكس مصالحها بالأساس، يؤكد ذلك بالفعل أن كافة الخيارات والتصورات المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لترتيب الأمن في المنطقة جاءت إما بمبادرة أمريكية أو أنها أي الولايات المتحدة قد تلعب الطرف الرئيسي فيها وبمشاركة أطراف أخرى [62].

ان دعوات امريكا العلنية التي تنصح بها دول الخليج للتعاطي مع العراق وقبول عضويته في مجلس التعاون الخليجي والتنازل عن الديون هي ليست الا دعوات اعلامية اكثر مما تكون دعوات جدية فليس من مصلحة امريكا ان تكون

علاقات العراق مع دول الخليج جيدة وايجابية وان صناع القرار في البيت الأبيض يرون ان بقاء الحال على ماهو عليه او أسوأ مما هو عليه هو لمصلحة أجندة امريكية بدأت ملامحها تتشكل حيث بقاء الوجود الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية من العالم جزء من تلك الأجندة [63].

ان الولايات المتحدة قد لا تولي في وجودها العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي الأهمية السابقة قبل رحيل نظام صدام بل تعتمد على الإمكانات المادية والسياسية التي يوفرها العراق وبدورها، تدرك الولايات المتحدة أن وجودًا عسكريًا وسياسيًا قويًا في العراق سيوفر لها الإمكانيات اللازمة للتعامل مع ثلاث إشكاليات رئيسية، هي : الاستقرار في العراق ومحاصرة إيران وتحجيم دورها الإقليمي إلى حده الأدنى ، وتصاعدالرفض الشعبي الخليجي للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة [64].

كما أن من مصلحة الولايات المتحدة أن تعيش المنطقة في حالة من عدم الاستقرار المُتحكم فيه، لأنه لو تحقق الاستقرار، فلن تكون هناك حاجة إلى التدخل أو الوجود العسكري الأمريكي أصلاً، ولذلك تريد الولايات المتحدة الأمريكية، إبقاء المنطقة في حالة من التأزم لكي تبرر وجودها فيها، باستخدامها ما يسمى (تجارة التهديد والحماية)، فقد استخدمت التهديد الذي كان يشكله العراق تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار، كأداة لتسويغ وجودها العسكري ونفوذها السياسي في الخليج العربي، وعلى أساس توفير الحماية مقابل الحصول على تنازلات لا يستهان بها من دوله، منها ما يتعلق بالتسهيلات المتمثلة في القواعد العسكرية والاتفاقيات الأمنية وصفقات الأسلحة، وبعد انتهاء الخطر العراقي، أصبحت إيران تمثل ذلك الخطر، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تخويف دول المنطقة منه، بإثارة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وتارة ثانية

باتهامها بدعم الإرهاب الدولي، على الرغم من أن هذه الادعاءات قد لا تنفي التدخل الإيراني بدول مجلس التعاون وشؤونها الداخلية أحياناً[65].

ويعتبر قرار الرئيس الامريكي ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني في عام 2018، له تداعيات كبيرة في المستقبل القريب والبعيد لاستقرار الاوضاع الامنية والسياسية في العراق وعلاقاته مع دول الجوار وخصوصا دول الخليج العربي، لوجود قوات أمريكية في بعض القواعد العراقية فضلاً عن سيطرتها على الأجواء العراقية، وفي المقابل وجود فصائل مسلحة منضوية تحت الحشد الشعبي العراقي مؤيدة لإيران وتعارض السياسية الأمريكية، وخاصة تواجد قواتها في العراق بعد القضاء على التنظيم المتطرف في الموصل، فضلا عن رفض قطاعات من الشعب العراقي للسياسة الأمريكية التي خلفت الدمار في البلاد [66].

وهذا يعني أن الترتيبات الأمنية التي قد تتشكل في المنطقة سوف تتم في ظروف غير مواتية بالنسبة للأطراف المحلية في إقليم الخليج، وفي ظروف عجز شبه كامل للنظام العربي، وهذا يشير إلى أنها ستعكس في الأساس مصالح الطرف القوي في معادلة الأمن الخليجي وهو الولايات المتحدة وقد لا تتوافق بالضرورة مع مصالح الدول الخليجية ، كما كان الحال بالنسبة للنظام الأمني الذي فرضته الولايات المتحدة على منطقة الخليج بعد حرب الخليج الثانية [67]. ولمعرفة مدى التطابق في الرؤية الخليجية والامريكية حول مستقبل العلاقة مع العراق يظهر ما ياتي:

1. ان التجربة السياسية في العراق تاريخيا لم تكن متقاربة ايديولوجيا مع النسق السياسي او توجهات النظم السياسية في الخليج بل متقاطعة فمسالة الخلاف التاريخي بين العراق والكويت مثلاً، قد افصحت عن رؤية خليجية متوارثة من ان هذا الخلاف او غيره انما هو سلوك ثابت تجاه كل نظام يتعاقب على السلطة في العراق.

2. ان بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيزا لما ورد سابقا كانت قد تحملت جزءا من اعباء الحملة العسكرية على العراق واسقاط نظامه السياسي حينما وفرت دعما ماليا ولوجستيا،على ان ثمن ذلك يحدده اتجاهان احدهما في انه ثمن تاريخي ناجم عن خلاف قد وجد الحل اخيرا في انهاء نظام صدام والاخر مبرر جوهري لتحقيق اهداف ومصالح امريكية في العراق [68].

وبالتالي يمكن ان نستنتج، بان احتمالية تراجع العلاقات العراقية–الخليجية خلال الفترة القادمة قد تبدو امرآ واردآ بسبب وجود قضايا شائكة تتعلق باتهام العراق لبعض الدول الخليجية خصوصاً السعودية بدعم الارهاب في العراق، وايضاً بسبب الدور التنافسي الايراني والامريكي وطبيعة علاقتهما مع العراق والدول الخليجية.

الخاتمة

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، ظهر ان دول الخليج لم تكن تملك رؤية استراتيجية مستقبلية لاثار الاحتلال على امنها وواقعها السياسي ، وهذا ما تكشفت اثاره بعد الاحتلال مباشرة ، حيث ظهرت سلسلة من الانكشافات الامنية والسياسية والاقتصادية التي انعكست على الواقع الخليجي وعلاقته مع العراق، من حيث بروز تحديات متنوعة التاثير على الامن الخليجي، فتصاعد الانفلات الامني وحالة العنف الدموي والارهاب الذي ساد العراق جراء الاحتلال الامريكي مما انعكس على الواقع الخليجي. ايضا تاثرت العلاقات العراقية–الخليجية بعد عام 2003، بعوامل اقليمية نتجت بسبب اختلال توازن القوى الذي ساد المنطقة، والذي نجم عنه خروج العراق من دائرة التاثير الخليجي لحساب قوى اخرى مثل النفوذ الايراني في العراق وتعارضه مع المصالح

الخليجية والامريكية ومن ثم تاثيره المباشر على استقرار علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد توصلت هذه الدراسة، أن خطر التطرف والارهاب ليس محصوراًاً في منطقة دون أخرى، وأن أمن واستقرار العراق هو مصلحة إقليمية بالدرجة الأولى . لذلك فان على دول الخليج اتخاذ اجراءات امنية مشددة لمنع تسسل الارهابين وانتقالهم الى العراق خصوصاً السعودية التي لديها حدود طويلة مع العراق، وهذا الامر يتطلب تعاون فعال على مستوى الأمن والدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي مع العراق من اجل التنسيق لمواجهة الاخطار و التداعيات المحتملة لتطور الأوضاع في العراق، وضرورة أن يتم تقييم كافة البدائل بشكل منتظم، وفقاً لما تشهده الساحة العراقية من مستجدات.

ومن اجل تعزيز العلاقات العراقية –الخليجية بشكل يحقق الامن والاستقرار مستقبلآ، في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية، على العراق ودول مجلس التعاون الخليجي عدم الاعتماد على بقاء القوات الأمريكية في المنطقة لأنه قد يحتوي على مخاطرة كبيرة عليها، خاصة وأن مصالح الولايات المتحدة قد تدفعها الى اتخاذ قرارات عسكرية ضد بعض دول المنطقة مثل ايران بشكل يهدد الامن والاستقرار لمنطقة الخليج التي شهدت خلال العقود الماضية عدة ازمات حروب عسكرية. لذلك هناك حاجة ملحة أمام دول الخليج العربي ومن ضمنها العراق تفعيل التعاون الامني والعسكري والاقتصادي بينهم بحيث يساهم في إنشاء نظام أمن دفاعي عربي في الخليج يُعدُّ جزءاً من الأمن القومي العربي.

المصادر

1. عبدالكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية–الخليجية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3426, 2011.
2. جاسم يونس الحريري، العراق ودول الخليج : المتغيرات والمستقبل، دراسات دولية، العدد 33, 2007، ص 9.

3. فراس صالح خضر، مثنى فائق مرعي ،التوجه الخليجي الراهن ازاء العراق: دراسة في الطبيعة والمتغيرات، بحث مقدم لمؤتمر الاستقرار الأمني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، 2017.
4. نفس المصدر.
5. جاسم يونس الحريري، العراق ودول الخليج : المتغيرات والمستقبل، مصدر سابق،ص 34.
6. نفس المصدر.ص 91.
7. محمد كريم كاظم، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، مجلة دراسات دولية،العدد 42، بغداد ، 2009،ص 72–75.
8. نفس المصدر
9. خالد السهلي، حرب الخليج الثالثة وتاثيرها على الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن. 21012، ص 77.
10. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق 2003–2006, مركز الدراسات الاقليمية ، العدد 12. جامعة الموصل، 2015، ص 5.
11. محمد كريم كاظم ، مصدر سابق، ص 83 .
12. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مصدر سابق.
13. عبد العزيز اسماعيل الفليكاوي، سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال التحديات الامنية والاقليمية بعد احتلال العراق في عام 2003، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2013, ص 60–61.
14. هشام سوادي هشام، موقف السعودية من المتغيرات الجديدة في العراق، مجلة التربية والتعليم، ، العدد 3، المجلد 19، جامعة الموصل، 2012، ص 197.
15. محمد ياس خضير، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد 15، بغداد، 2012، ص 15–20.
16. علي رحيم مذكور، علاقة القوى السياسية العراقية بدول الجوار واثرها على الوضع الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011، ص 45.
17. محمد ياس خضير، مصدر سابق، ص 12.
18. خالد السهلي، مصدر سابق، ص 77.
19. منى حسين عبيد، انعكاس التغيير في المنطقة العربية على دول الخليج العربي ،بحث ملقى في المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 5.
20. عبد العزيز اسماعيل الفليكاوي، مصدر سابق، ص 67.
21. فراس صالح خضر، مثنى فائق مرعي ،مصدر سابق.

22. عماد علو، قراءة ستراتيجية في تهديد تنظيم داعش للأمن الخليجي، جريدة الزمان، العدد 296, بغداد،2014.
23. مفيد الزيدي،مستقبل العلاقات الخليجية - العراقية على ضوء المؤثر الإيراني، مجلة اراء حول الخليج، العدد 100, 2015.
24. حيدر صخي الجوراني، العلاقات العراقية الكويتية(1990–2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد،2012، ص 12.
25. عبد العزيز اسماعيل الفليكاوي، مصدر سابق، ص 60–61.
26. ياسر قطيشات، مستقبل توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3346, 2011.
27. عماد خضر، أمن الخليج بين تطلعات إيران وسياسات الولايات المتحدة, 2018/4/4، متاح على الرابط http://www.almoslim.net
28. محمد ياس خضير، مصدر سابق، ص 136.
29. ميثاق خيرالله جلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 7، جامعة الموصل ،2011، ص 17
30. جيمس نويز، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في امن دول مجلس التعاون الخليجي: الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2007، ص 88–89.
31. عبدالله سعد العتيبي، الازمة الامريكية الايرانية وانعكاساتها على امن الخليج العربي(دولة الكويت دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2012، ص 88
.
32. مفيد الزيدي،مصدر سابق.
33. جويس كرم، تصعيد أميركي مرتقب ضد إيران، 2017/4/11, متاح على الرابط:
https://www.alhurra.com/a/prospective-us-escalation
34. عبدالصمد سعدون عبدالله، خضير عباس عطوان، العراق ومعضلة الامن الخليجي بعد عام 2003، مجلة الخليج العربي، العدد 2،مجلد 42, 2014، ص 94–95.
35. محمد امين احمد، العلاقات الايرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الامريكي للعراق(2003–2011)، رسالة ماجستير فير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2011، ص 106.
36. عبدالصمد سعدون عبدالله، خضير عباس عطوان، مصدر سابق.
37. سليم كاطع علي، العراق ومجلس التعاون الخليجي نحو استراتيجية مستقبلية،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2017/9/5, متاح على الرابط: http://mcsr.net/news275

38. محمد جاسم محمد، التقارب السعودي مع العراق واثره على العلاقات العراقية مع ايران، 2018/1/10،متاح على الرابط: http://www.fcdrs.com/polotics/894
39. سليم كاطع علي، مصدر سابق.
40. عماد علو، مصدر سابق.
41. نفس المصدر
42. ميثاق خيرالله جلود، مصدر سابق،ص 16 .
43. محمد جاسم محمد، مصدر سابق.
44. مرابح عالية، العراق العضو الجديد في مجلس التعاون الخليجي، 2018/4/3, متاح على الرابط: www.buenosearch.com/?babsrc=HP_kms&tt=240614_kmsshldp&mntrId
45. فراس صالح خضر، مثنى فائق مرعي ، مصدر سابق.
46. سليم كاطع علي، مصدر سابق.
47. خلود محمد خميس، تاثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003, مجلة السياسية والدولية. العدد 26، الجامعة المستنصرية، 2015، ص 16.
48. فراسصالح خضر، مثنى فائق مرعي ،مصدر سابق.
49. جاسم يونس الحريري، مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق وانعكاسه على العلاقات العراقية – الخليجية، 2018/4/6, متاح على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=881711
50. عبد الحليم الرهيمي، حوار العراق الاستراتيجي مع دول الخليج، جريدة الصباح، 2018/9/4,متاح على الرابط: http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=154697
51. فراس صالح خضر، مثنى فائق مرعي ،مصدر سابق.
52. سليم كاطع علي، مصدر سابق.
53. عماد علو، مصدر سابق.
54. نفس المصدر
55. صافيناز محمد أحمد، العلاقات السعودية العراقية: دلالات التقارب في ضوء المتغير الإيراني، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2017/4/4,متاح على الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/News/16270.aspx
56. دهام محمد العزاوي، العلاقات العراقية الخليجية :ارث الماضي وتحديات المستقبل، 2018/2/8,متاح على الرابط: http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?t=2&aid=308418
57. عماد علو، مصدر سابق.
58. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تطور العلاقات السعودية العراقية | الدوافع والتحديات، 2018/4/9,متاح على الرابط: %/http://fikercenter.com/position-papers

59. محمد جاسم محمد، مصدر سابق.
60. نفس المصدر
61. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مصدر سابق.
62. اشرف سعد العيسوي، دول مجلس التعاون الخليجي والترتيبات الامنية الجديدة في الشرق الاوسط، مجلة الديمقراطية، 2018/5/9، متاح على الرابط: http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=210
63. عبد الكريم صالح المحسن ، مصدر سابق.
64. اشرف سعد العيسوي، مصدر سابق.
65. محمد وائل القيسي, دول مجلس التعاون الخليجي.. بين النفوذ الأمريكي والتحديات الإيرانية، مجلة اراء حول الخليج،العدد 90, 2012، ص 3.
66. تحليل إخباري : قرار ترامب بشأن الملف النووي الإيراني يثير قلق وتخوف العراق، 2018/8/4, متاح على الرابط http://arabic.news.cn/2018-05/10/c_137167710.htm
67. اشرف سعد العيسوي، مصدر سابق.
68. عبد الصمد سعدون عبدالله– خضير عباس عطوان، مصدر سابق. ص 94–95.